إعلان الشفافية البرلمانية

議會透明化宣言
议会透明化宣言
د خلاص پارلمان اعلامیه
إعلان الشفافية البرلمانية
TAMKO LA UWAZI WA BUNGE
PARLAMENTAARISEN AVOIMUUDEN JULISTUS
DEKLARACIJA O OTVORENOSTI PARLAMENATA
DECLARATION ON PARLIAMENTARY OPENNESS
DEKLARÁCIÓ A PARLAMENTI NYILVÁNOSSÁGRÓL
ΔΗΛΩΣΗ ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΟΙΝΟΒΟΥΛΕΥΤΙΚΗ ΔΙΑΦΑΝΕΙΑ
ДЕКЛАРАЦИЯ О ПАРЛАМЕНТСКОЙ ОТКРЫТОСТИ
DECLARAÇÃO PELA ABERTURA DOS PARLAMENTOS
ДЕКЛАРАЦИЈА ЗА ОТВОРЕНОСТ НА ПАРЛАМЕНТОТ
SHONGOSHODIYO SHOCHHOTAR GHOSHONAPOTRO
DECLARAȚIE ASUPRA TRANSPARENȚEI PARLAMENTARE
DECLARACIÓN SOBRE LA TRANSPARENCIA PARLAMENTARIA
DÉCLARATION POUR L'OUVERTURE ET LA TRANSPARENCE PARLEMENTAIRE

OpeningParliament.org

دءاً من **29** آب **2012**، حظي إعلان الشفافية البرلمانية بالدعم أو استفاد من المدخلات الواردة من **76** منظمة من **53** دولة (والاتحاد الأوروبي وأميركا اللاتينية). يمكن الاطلاع على قائمة كاملة ومحدّثة للمنظمات الداعمة في الموقع: ***openingparliament.org/organizations***

OpeningParliament.org

يساعدك موقع OpeningParliament.org على الاتصال مع المنظمات المدنية حول العالم التي تعمل في مجال رصد ودعم وفتح برلمانات دولها والمؤسسات التشريعية فيها. هذا الموقع عبارة عن موطن إعلان الشفافية البرلمانية، إذ إنه متاح بلغات متعددة وتعليقات مستفيضة.

جاء إنشاء موقع OpeningParliament.org ليكون مبادرة تعاونية بين المعهد الديمقراطي الوطني، ومؤسسة "صن لايت"، وشبكة أميركا اللاتينية للشفافية التشريعية، بدعم من مؤسسات المجتمع المفتوح وشبكة "أوميديار". ويُعَدّ كلٌ OpeningParliament.org وإعلان الشفافية البرلمانية، من النتائج التي حققها المؤتمر الذي عُقد في الفترة 30 نيسان- 2 أيار 2012 ، والذي جمع مؤسسات الرصد البرلماني من 38 دولة من أنحاء العالم المختلفة، لتيسير مناقشة الاستراتيجيات الدولية لتحسين عملية الحصول على معلومات قابلة للاستخدام، وتعميم الممارسات الجيدة في مناصرة الشفافية البرلمانية ورصد الأداء البرلماني. حظي التجمّع أيضاً بدعم الشركاء أعلاه، إلى جانب الصندوق الوطني للديمقراطية، ومعهد البنك الدولي، وسفارة المكسيك في الولايات المتحدة.

الشكر الخاص لكلٍّ من المؤسسات التالية لتوفيرها الترجمات اللازمة للإعلان لنشره: شبكة أميركا اللاتينية للشفافية التشريعية (الإسبانية)، "الندوة المواطنية" و"مواطنون رقباء" Regards Citoyens (الفرنسية)، التحالف من أجل الديمقراطية والمجتمع المدني (الروسية)، مركز القدس للدراسات السياسية (العربية). تُرجمت الوثيقة إلى لغات عديدة، وسوف تُترجَم إلى لغات أخرى. ستتاح النسخ المترجَمة في الموقع: OpeningParliament.org

تصميم الغلاف: فيل بروندايك

للمزيد من المعلومات أو الاستفسار، يرجى زيارة الموقع: OpeningParliament.org

إعلان الشفافية البرلمانية متاح في النطاق العام. يرجى نسبة هذا العمل إلى

إعلان الشفافية البرلمانية

التنفيذي الملخص

الهدف

إعلان الشفافية البرلمانية[1]، دعوة توجّهها منظمات المجتمع المدني المتخصصة برصد الأنشطة البرلمانية ومتابعتها، إلى برلمانات الدول، والهيئات التشريعية شبه الوطنية ومتعددة الجنسيات لتحقيق المزيد من الالتزام بالشفافية ومشاركة المواطن في عمل البرلمانات. فثمة اعتراف متزايد بأهمية الدور الذي تؤديه هذه المنظمات في تيسير حصول المواطنين على المعلومات المتعلقة بالبرلمانات وأنشطتها، وتعزيز قدرتهم على المشاركة في العمليات البرلمانية، وتحسين المساءلة البرلمانية. حيث أن منظمات المجتمع المدني الراصدة لأعمال البرلمانات مهتمة بشكل كبير بالدفاع عن حق المواطن في الحصول على المزيد من المعلومات الحكومية والبرلمانية، وهي تدرك الحاجة إلى المزيد من التعاون والحوار مع برلمانات العالم حول قضايا الإصلاح البرلماني. لا يقتصر هذا الإعلان على كونه دعوة للعمل، بل هو أيضاً أساس للحوار بين البرلمانات ومنظمات الرصد البرلماني للدفع قدماً بالشفافية البرلمانية بما يضمن تحقيق المزيد من مشاركة المواطنين، والارتقاء بتفاعل المؤسسات الممثلة لهم واستجابتها؛ وبالتالي، الارتقاء بمستوى الديمقراطية في المجتمع ككل.

التاريخ

حظي هذا الإعلان الذي يستند إلى مجموعة متنوعة من الوثائق المعلوماتية الموافَق عليها من المجتمع البرلماني الدولي، بمناقشة أولية له خلال مؤتمر لقادة منظمات الرصد البرلماني المنعقد في الفترة 30 نيسان إلى 2 أيار 2012، بتنظيم مشترك بين المعهد الوطني الديمقراطي، مؤسسة "صن لايت"، وشبكة أميركا اللاتينية للشفافية التشريعية في واشنطن العاصمة (دي سي). وحظي المؤتمر بدعم شبكة "الأوميديار"، ومعهد المجتمع المفتوح، والصندوق الوطني للديمقراطية، ومعهد البنك الدولي، وسفارة المكسيك في الولايات المتحدة. حينئذ، نوقشت نسخة محدّثة من الإعلان تجسّد التوافق السائد بين المشاركين خلال المؤتمر المفتوح للبيانات التشريعية المنعقد في باريس في الفترة 6 7 أيلول 2012 باستضافة من: *Regards Citoyens* [مواطنون رقباء], *Centre d'études européennes de Sciences Po* [مركز الدراسات الأوروبية للعلوم السياسية], و *Medialab Sciences Po* [المختبر الإعلامي للعلوم السياسية]. أتيحت النسخة للجمهور من خلال الموقع المختص على شبكة الإنترنت خلال الفترة 11 حزيران إلى 31 تموز 2012 بهدف التعليق عليها. بعدها، تم إطلاق النسخة النهائية من الإعلان الموجودة في الموقع OpeningParliament.org خلال المؤتمر الدولي للبرلمان الإلكتروني في روما، بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية الذي يصادف 15 أيلول 2012.

[1] لمطالعة مجموعة من الأفكار الحيّة حول الممارسة الفضلى والتعليق على الإعلان، يرجى زيارة: http://www.openingparliament.org/declaration.

النطاق

الترويج لثقافة الشفافية: المعلومات البرلمانية ملْك للعامة. ويحق للمواطنين إعادة استخدامها أو إعادة نشرها بموجب القيود المنصوص عليها تحديداً في القانون. لتهيئة الظروف التمكينية لثقافة الشفافية البرلمانية، يجب على البرلمان أن يشرّع التدابير اللازمة لضمان مشاركة كاملة من المواطنين ضمن مجتمع مدني حر، والتمكين من الرصد الفاعل للأنشطة البرلمانية، وتوفير الحماية القوية لهذه الحقوق من خلال الدور الرقابي للبرلمان. كما يلتزم البرلمان بالتأكيد على حق المواطنين باللجوء إلى القانون لإنفاذ حقّهم في الحصول على المعلومات البرلمانية. ثمة واجب مؤكد يجب على البرلمان تأديته، هو تشجيع المواطنين على فهم الوظيفة البرلمانية والتشارك مع البرلمانات الأخرى في الممارسات الجيدة للارتقاء بمستوى الشفافية والمكاشفة في العمل البرلماني. يلتزم البرلمان بالتعاون مع منظمات الرصد البرلماني والمواطنين لضمان توفير معلومات كاملة ودقيقة في الموعد المحدد.

إضفاء الشفافية على المعلومات البرلمانية: يلتزم البرلمان باعتماد السياسات التي تضمن مبادرته إلى نشر المعلومات البرلمانية، ويلتزم بمراجعة هذه السياسات دورياً للاستفادة من الممارسات الجيدة الآخذة بالتطور. تشتمل المعلومات البرلمانية على المعلومات المتعلقة بأدوار البرلمان ووظائفه، والمعلومات المتحصلة من العملية التشريعية وعبرها بما فيها نص التشريعات والتعديلات المطروحة، وعمليات التصويت، والأجندة البرلمانية والجدول الزمني، والقيود التسجيلية للجلسات البرلمانية، وأعمال اللجان، والمعلومات التاريخية، وجميع المعلومات الأخرى التي هي جزء من السجلات البرلمانية بما فيها التقارير الصادرة للبرلمان أو من قِبَله. يلتزم البرلمان بتوفير المعلومات حول إدارة البرلمان وتسيير شؤونه، وموظفيه، والمعلومات الشاملة التفصيلية حول موازنته. كما يلتزم بتوفير المعلومات حول سِيَرِ أعضائه، وأنشطتهم، وشؤونهم بما في ذلك المعلومات الوافية للمواطنين لتمكينهم من تكوين الأحكام المستنيرة بشأن نزاهة أعضاء البرلمان واستقامتهم، وتضارب المصالح الذي قد يحدث في حالتهم.

تيسير الحصول على المعلومات البرلمانية: يلتزم البرلمان بضمان إتاحة المعلومات على نطاق واسع لجميع المواطنين دون تمييز من خلال قنوات متعددة بما فيها ملاحظات المتحدث، والإعلام المطبوع، والإذاعة، ومحتويات البث المباشر والمخصص وفق الطلب، والإنترنت. باستطاعة جميع المواطنين الدخول إلى مبنى البرلمان مع مراعاة محددات المساحة والسلامة وبوجود سياسات واضحة التعريف ومتاحة للعموم لضمان وصول وسائل الإعلام والمراقبين. كما يجب توفير المعلومات البرلمانية مجاناً وبلغات وطنية ولغات عمل عديدة، ومن خلال الأدوات اللازمة مثل الملخصات اللغوية السهلة التي تضمن فهم المعلومات البرلمانية من قبل شريحة واسعة من المواطنين.

تمكين إيصال المعلومات البرلمانية إلكترونياً: تطلق المعلومات البرلمانية عبر الإنترنت ضمن نماذج مفتوحة ومعدّة إعداداً جيداً، بحيث تتيح المجال أمام المواطنين لتحليلها وإعادة استخدامها بالاعتماد على مجموعة كاملة من الأدوات التقنية. يتم ربط المعلومات البرلمانية بالمعلومات ذات الصلة مع الحرص على سهولة البحث عنها وتحميلها بكميات كبيرة للتشجيع على تطوير تقنيات جديدة لاستكشافها. تمكّن المواقعُ البرلمانية الإلكترونية الاتصالَ مع المواطنين حتى في المجتمعات ذات الانتشار المحدود للإنترنت من خلال تيسير وصول المعلومات إلى الوسطاء، ما يعزز عملية نشر المعلومات إلى المواطنين. تسعى المواقع البرلمانية الإلكترونية إلى استخدام الأدوات التفاعلية ليتمكن المواطنون من المشاركة بالإضافة إلى توفير خدمات التنبيه والاتصالات الجوالة. يُولي البرلمان الأفضلية لاستعمال النماذج غير الخاضعة لقواعد الملْكية، والبرمجيات المجانية وذات المصادر المفتوحة. يلتزم البرلمان بواجب التأكد من إمكانية الاستعمال التقني للمعلومات البرلمانية وفي الوقت نفسه ضمان الخصوصية لأولئك الذين يصلون إلى المعلومات.

إعلان الشفافية البرلمانية

الديباجة

حيث أن البرلمانات والمؤسسات التشريعية الشاملة، والخاضعة للمساءلة، والممكن الوصول إليها، والمستجيبة، هي المفتاح للدمقرطة بحكم مسؤولياتها الدستورية التي تتطلب منها إصدار التشريعات، وتمثيل المواطنين، والإشراف على تنفيذ السياسات وأداء السلطة التنفيذية، وإظهار مصالح المواطنين؛

وحيث أن الشفافية البرلمانية تمكّن المواطنين من الحصول على معلومات حول عمل البرلمان، وتمكّنهم من المشاركة في العملية التشريعية، وتسمح لهم بمساءلة البرلمانيين و تمثيل مصالحهم؛

وحيث أن حقوق المواطنين في المشاركة في الحكم والحصول على المعلومات البرلمانية منصوص عليها في الأطر العالمية لحقوق الإنسان[2] وفي المقاييس والأعراف الدولية المرجعية الخاصة بالبرلمانات الديمقراطية والتي اعتمدها المجتمع البرلماني الدولي[3]؛ وحيث أن المؤسسات الدولية قد أرست أساساً متيناً للشفافية عبر الإنترنت؛[4]

وحيث أن بزوغ فجر الحقبة الرقمية قد أدخل وما يزال تغييرات جوهرية على السياق العام الذي تُستخدم فيه المعلومات البرلمانية وتوقعات المواطنين في ما يتعلق بالحاكمية الرشيدة، وحيث أن التكنولوجيا الناشئة تمكّن من تحليل المعلومات البرلمانية وإعادة استخدامها بشكل واعد تماماً لبناء معرفة مشتركة واستنارة الديمقراطية التمثيلية؛

وحيث أن تباين التقاليد، والتجربة، والموارد، والسياق، قد يؤثر في النهج الذي يتخذه البرلمان لتحسين الشفافية، لكنه لا يقلل من أهمية تحسين الشفافية البرلمانية والمكاشفة؛

وحيث أن الحاجة إلى الشفافية البرلمانية تتكامل مع الحاجة إلى المزيد من الشفافية الحكومية، وحيث أن العديد من الحكومات تتعاون مع المجتمع المدني من خلال مبادرات معينة مثل شراكة الحكومة المفتوحة لبلورة التزامات قابلة للرصد والمتابعة وصولاً إلى حكومات شفافة، وفاعلة، وخاضعة للمساءلة؛

وحيث أن عدداً متزايداً من منظمات المجتمع المدني الراصدة والداعمة للبرلمانات تسعى لأن تؤدي دوراً مثمراً وتعاونياً في تعزيز المساءلة الديمقراطية للبرلمانات وتتطلب الحصول على المعلومات البرلمانية لتتمكن من أداء هذا الدور بفاعلية، وحيث أنه توجد العديد من الشواهد السابقة على التعاون القوي بين البرلمانات ومنظمات الرصد البرلماني التي بإمكانها إثراء الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من شفافية المعلومات البرلمانية؛ فقد قام ممثلو مجموعة منظمات الرصد البرلماني ببلورة المبادئ التالية الخاصة بالشفافية البرلمانية متعهّدين الالتزام بها:

---

[2] مشمولة في المادتين التاسعة عشرة والحادية والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي المادتين التاسعة عشرة والخامسة والعشرين من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[3] تشتمل هذه الأعراف والمقاييس المرجعية على الوثائق التي أنشأها واعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي، والرابطة البرلمانية للكومنولث، ومنتدى جنوب إفريقيا البرلماني للتنمية المحلية، والجمعية البرلمانية لدول الفرانكوفونية، والاتحاد البرلماني للأميركيتين.

[4] الاتحاد البرلماني الدولي، ودائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة، آذار 2009.

الترويج لثقافة الشفافية

1. الإقرار بملْكية العامّة للمعلومات البرلمانية

المعلومات البرلمانية ملْك للجميع؛ ينبغي السماح للمواطنين بإعادة استعمال وإعادة نشر المعلومات البرلمانية سواء بكليّتها أو بجزئيتها. ويعرّف القانون تحديداً أي استثناءات لهذا المبدأ أو أي قيود عليه.

2. دعم ثقافة الشفافية من خلال التشريعات

على البرلمان واجب إصدار التشريعات بالإضافة إلى النظام الداخلي لعمله ومدوّنات السلوك التي من شأنها أن تعزز البيئة التمكينية الضامنة لحق العموم في الحصول على المعلومات الحكومية والبرلمانية، والترويج لثقافة الحكومة المفتوحة، وتوفير الشفافية بشأن المال السياسي، والإجراءات الحامية لحريات التعبير والتجمّع، وضمان مشاركة المجتمع المدني والمواطنين في العملية التشريعية.

3. حماية ثقافة الشفافية من خلال الإشراف

يلتزم البرلمان أثناء ممارستهِ وظيفتَهُ الإشرافية بضمان التنفيذ الفاعل للقوانين المؤكدة على شفافية الحكومة، وأن الحكومة تتصرف بطريقة شفافة بالكامل، وأنها تعمل أيضاً على إشاعة ثقافة الشفافية.

4. الترويج للتربية المدنية

يتحمل البرلمان مسؤولية الترويج الناشط للتربية المدنية للعموم وبخاصة الشباب من خلال دعم فهم القواعد والإجراءات البرلمانية، وعمل البرلمان، ودور البرلمان والأعضاء فيه.

5. إشراك المواطنين والمجتمع المدني

على البرلمان واجب إشراك المواطنين والمجتمع المدني مشاركة حيوية دون تمييز في العمليات البرلمانية وصنع القرار، بهدف تمثيل مصالح المواطنين بفاعلية، وتفعيل حق المواطنين في الشكوى إلى الحكومة وطلب مساعدتها دون خوف من الاقتصاص منهم.

6. حماية المجتمع المدني المستقل

على البرلمان واجب دعم التدابير الهادفة إلى التأكد من قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل بحرية ودون قيد.

7. تمكين الرصد البرلماني الفاعل

يقرّ البرلمان بحق وواجب المجتمع المدني، والإعلام، وعموم الناس، في رصد أداء البرلمان والبرلمانيين. يشارك البرلمان في المشاورات مع العامة ومنظمات المجتمع المدني التي تراقب البرلمان للتشجيع على المتابعة الفاعلة والتخفيف من الحواجز التي تحول دون الحصول على المعلومات البرلمانية.

8. تعميم الممارسة الجيدة

يشارك البرلمان مشاركة حيوية في تبادل الممارسات الجديدة ما كان منها عالمياً وما هو إقليمي مع البرلمانات الأخرى ومع منظمات المجتمع المدني، بهدف زيادة شفافية وانفتاح المعلومات البرلمانية، وتحسين استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وترسيخ الالتزام بالمبادئ الديمقراطية.

9. ضمان حق اللجوء إلى الوسائل القانونية

يُصدر البرلمان التشريعات التي تضمن للمواطنين الوصول بفاعلية إلى القنوات القانونية والقضائية في الحالات التي يكون فيها حصولُ المواطنين على المعلومات الحكومية أو البرلمانية موضعَ نزاع.

10. نشر المعلومات الكاملة

تكون المعلومات البرلمانية المتاحة للعامة كاملة إلى أقصى حد ممكن، وتجسّد وتمثّل مجمل العمل البرلماني، ولا تخضع سوى للاستثناءات المنصوص عليها تحديداً وعلى نطاق ضيق.

11. توفير المعلومات في الوقت المطلوب

يتم توفير المعلومات البرلمانية للعامة في الوقت المطلوب. وكقاعدة عامة، توفَّر المعلومات فعلياً في الوقت الذي تتحصل فيه. إلى الحد الذي يستحيل معه القيام بهذا الأمر، يتم إطلاق المعلومات البرلمانية للعموم بأسرع وقت ممكن فورَ أن تصبح متاحة داخلياً.

12. ضمان المعلومات الصحيحة

يضمن البرلمان وجود عملية للاحتفاظ بالقيود والسجلات المرجعية ويضمن دقة المعلومات التي يطلقها لإطلاع العموم.

الحرص على شفافية المعلومات البرلمانية

13. اعتماد السياسات حول الشفافية البرلمانية

يعتمد البرلمان السياسات التي تضمن المبادرة إلى نشر المعلومات البرلمانية بما فيها السياسات المتعلقة بالنماذج التي ستُنشر فيها هذه المعلومات. تُتاح سياسات الشفافية البرلمانية للعموم وتحدد شروط مراجعتها الدورية للاستفادة من الابتكارات التكنولوجية والممارسات الجيدة الآخذة بالتطور. حيث قد لا يكون لدى البرلمان القدرة الفورية على نشر المعلومات البرلمانية الشاملة، ينبغي للبرلمان تطوير الشراكات مع المجتمع المدني لضمان حصول العامة على المعلومات البرلمانية على نطاق واسع.

14. توفير المعلومات حول أدوار البرلمان ووظائفه

يتيح البرلمان المعلومات بشأن دوره الدستوري، وهيكليته، ووظائفه، والنظام الداخلي، والإجراءات الإدارية وتدفُّق العمل، بالإضافة إلى المعلومات نفسها المتعلقة بلجانه.

15. توفير المعلومات حول أعضاء البرلمان

يوفر البرلمان المعلومات الكافية والمحدَّثة باستمرار للمواطنين ليفهموا بيانات اعتماد عضو البرلمان، والتبعية الحزبية، والتفويض الانتخابي، والأدوار في البرلمان، والحضور، وهويات الكوادر الشخصية، وأي معلومات أخرى يود الأعضاء الكشف عنها بشأنهم وبشأن بيانات اعتمادهم. كما تُتاح معلومات الاتصال مع المكاتب البرلمانية والدوائر الانتخابية للأعضاء لتمكين العامّة من الاتصال معها بشأن الأمور ذات الصلة بعملها.

16. توفير المعلومات حول الكوادر والإدارة البرلمانية

يتيح البرلمان المعلومات حول أدائه الإداري وهيكلية الكادر البرلماني الذي يدير العمليات البرلمانية ويسيّرها. ينبغي أن تتاح علناً بيانات الاتصال مع الكوادر المسؤولة عن توفير المعلومات للعامة.

17. إعلام المواطنين بالأجندة البرلمانية

يتم توفير الوثائق المتعلقة بتحديد جدول أعمال البرلمان بما فيها روزنامة الدورة البرلمانية، والمعلومات المتعلقة بجلسات التصويت المحددة المواعيد، وترتيب العمل، وجدول جلسات الاستماع إلى اللجان. باستثناء حالات نادرة تشتمل على التشريع العاجل، يُصدر البرلمان إشعاراً مسبقاً وبما يكفي من الوقت للسماح للعامة والمجتمع المدني توفير المدخلات للأعضاء بشأن البنود موضوع البحث.

18. إشراك المواطنين بإعداد مسودات التشريعات

تتاح مسودات التشريعات للعامة وتُنشر عند طرحها. فالبرلمان إذ يدرك حاجة المواطنين للحصول على المعلومات الكاملة بشأن البنود موضوع البحث وتوفير المدخلات المتعلقة بها، فإنه يسعى إلى طرح التحليل التمهيدي ومعلومات الخلفية لإطلاع العموم بهدف التشجيع على تحقيق فهم واسع النطاق لنقاشات السياسات بشأن التشريعات المقترحة.

19. نشر سجلات أعمال اللجان

تتاح تقارير أعمال اللجان فوراً للعامة بما في ذلك الوثائق سواء تلك الصادرة عن اللجان أو الواردة إليها، وشهادات الشهود في جلسات الاستماع العلنية، والمخطوطات، وسجلات إجراءات اللجان.

20. تسجيل الأصوات البرلمانية

لضمان مساءلة الأعضاء من قبل دوائرهم الانتخابية عن سلوكهم بالنسبة للتصويت، يخفف البرلمان من الاعتماد على طريقة التصويت برفع الصوت في الجلسات العامة ويعتمد وسيلة التصويت الإلكتروني أو مناداة الاسم في معظم الحالات، مع الاحتفاظ بسجل علني يوثق السلوك الفردي للأعضاء في ما يتعلق بالتصويت في الجلسات العامة وفي اجتماعات اللجان. بالمثل، يخفف البرلمان من استخدام التصويت بموجب وكالة، ويقرّ أن هذا لا يقلل من شأن معايير الشفافية والمساءلة الديمقراطية.

21. نشر سجلات الجلسات العامة

ينشئ البرلمان سجلات لجلساته العامة، ويحتفظ بها وينشرها) بحيث تكون جاهزة للاطلاع عليها، ويفضَّل أن تكون على شكل تسجيلات صوتية أو فلمية يستضيفها موقع دائم على الإنترنت بالإضافة إلى نسخة مكتوبة أو نسخة مطبوعة ومحررة منها بطريقة Hansard.

22. نشر التقارير التي ينشئها أو يتحصّل عليها البرلمان

تتاح جميع التقارير التي ينشئها البرلمان أو التي يُطلَب أو يُشترَط تقديمها إليه، أو لمكاتبه، أو للجانه، بكاملها للعامة، باستثناء الظروف المنصوص عليها تحديداً في القانون وبموجب تعريفه.

23. توفير المعلومات حول الموازنة والنفقات

يتحمل البرلمان مسؤولية إتاحة المعلومات الشاملة، والتفصيلية، وسهلة الفهم للعلن بشأن الموازنة العامة للدولة والنفقات العامة بما فيها الإيرادات والنفقات السابقة، والحالية، والمتوقَّعة. بالمثل، على البرلمان واجب نشر المعلومات المتعلقة بموازنة البرلمان نفسه بما فيها المعلومات المتعلقة بتنفيذ هذه الموازنة، والمناقصات، والعقود. تتاح هذه المعلومات علناً بمجملها باستخدام تصنيف ثابت إلى جانب ملخصات بلغة بسيطة، وشروحات أو تقارير تساعد على دعم فهم المواطنين لها.

24. الإفصاح عن الأصول وضمان نزاهة الأعضاء

يتيح البرلمان المعلومات الكافية لمساعدة المواطنين على الخروج بأحكام كافية بشأن نزاهة وصدق الأعضاء (نزاهة الأعضاء وصدقهم) كلٌّ على حدة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بإفصاحهم عن أملاكهم، ومصاريفهم البرلمانية، والدخل المتأتي لهم من مصادر غير برلمانية بما في ذلك الفائدة، وأرباح المساهمة، وبدلات الإيجار، أو المنافع العينية الأخرى.

25. الإفصاح عن المعلومات بشأن السلوك غير الأخلاقي والتضارب المحتمَل للمصالح

يشرّع البرلمان قواعد معرّفة تعريفاً واضحاً لضمان الإفصاح عن المعلومات اللازمة للحماية من تضارب المصالح سواء كان هذا التضارب فعلياً أو مدركاً، وكذلك الحماية من المخالفات الأخلاقية بما فيها المعلومات ذات الصلة حول تفاعل الأعضاء مع مجموعات ممارسة الضغط. ويتيح البرلمان أيضاً المعلومات المعلَنة حول النتائج النهائية التي تتمخض عنها التحقيقات القضائية أو البرلمانية في التهم الموجهة على خلفية السلوك غير الأخلاقي، وتضارب المصالح، أو الفساد.

26. توفير الحصول على المعلومات التاريخية

تؤرشف المعلومات البرلمانية المتعلقّة بالدورات السابقة بشكل رقمي وتتاح للمواطنين دون محددات زمنية لإعادة استخدامها دون مقابل وبعيداً عن القيود القانونية. إذا لم يكن البرلمان قادراً على توفير المعلومات المتعلقة به بالشكل الرقمي، فإنه يعمل مع المؤسسات الخارجية لتيسير نشر المعلومات البرلمانية على الملأ دون قيد. يفتح البرلمان أبواب المكتبة البرلمانية بما يمكّن الأعضاء والعامة من الحصول على المعلومات البرلمانية التاريخية.

تيسير الحصول على المعلومات البرلمانية

27. توفير قنوات متعددة للحصول على المعلومات

يوفر البرلمان المعلومات الخاصة بعمله من خلال قنوات عديدة بما فيها ملاحظات المتحدث، الإعلام المقروء، والنشرات الإذاعية والمتلفزة، والإنترنت، وتقنية الوسائط المحمولة أو المتنقلة.

28. ضمان الوصول الشخصي

يمكن الوصول شخصياً إلى البرلمان وجلساته الكاملة ويكون هذا متاحاً لجميع المواطنين شريطة الخضوع فقط إلى شروط السلامة العامة الظاهرة ومحددات المساحة.

29. ضمان وصول وسائل الإعلام

يضمن البرلمان توفير ما يلزم لوصول وسائل الإعلام والمراقبين المستقلين إلى الوقائع البرلمانية واطلاعها/اطلاعهم عليها بالكامل؛ تعرَّف معاييرُ وعملية تمكين وسائل الإعلام من الوصول إلى هذه الوقائع تعريفاً واضحاً وتُتاح للعموم.

30. توفير البث المباشر ووفق) الطلب؛ وتوفير المعلومات من خلال الإنترنت

تُبذل الجهود لتمكين المواطنين من الوصول إلى المحتوى الأرشيفي في الوقت الفعلي ووفق الطلب للاطلاع على الوقائع البرلمانية من خلال الإذاعة، والتلفزيون، والإنترنت.

31. تيسير الحصول على المعلومات في أنحاء البلاد المختلفة

إلى الحد الممكن، لا يخضع الحصول على المعلومات البرلمانية للقيود بسبب الحواجز الجغرافية. على الرغم من أن استخدام المواقع الإلكترونية البرلمانية يعمل على تيسير الحصول على المعلومات البرلمانية دونما تقييد جغرافي، في الدول التي يكون فيها استخدام الإنترنت والوصول إليها محدوداً، يسعى البرلمان إلى توفير وسيلة أخرى لضمان حصول العامة على المعلومات البرلمانية في أنحاء البلاد المختلفة.

32. استخدام اللغة البسيطة

يتأكد البرلمان من أن اللغة القانونية أو الفنية المتخصصة لا تشكل عائقاً أمام المواطنين الساعين إلى الحصول على المعلومات البرلمانية. مع إدراك ضرورة استعمال اللغة الدقيقة في صياغة القوانين، على البرلمان واجب بلورة ملخصات وأدوات شبيهة بلغة بسيطة لتصبح المعلومات البرلمانية متاحة بالجاهزية والفهم اللازمين للأعضاء والمواطنين ذوي الخلفيات والخبرات المتنوعة.

33. استعمال اللغات الوطنية ولغات العمل المتعددة

حيثما ينص الدستور أو القواعد البرلمانية على استخدام اللغات الوطنية ولغات العمل المتعددة في البرلمان، يبذل البرلمان كل جهد معقول لتوفير الترجمة الفورية للوقائع والترجمة التحريرية السريعة للتسجيلات البرلمانية.

34. إتاحة الوصول إلى المعلومات بالمجان

تتاخ العلومات البرلمانية للمواطنين، بحيث يمكنهم الحصول عليها، وإعادة استخدامها، ومشاركة الآخرين بها دون مقابل.

تمكين إيصال المعلومات البرلمانية إلكترونياً

35. توفير المعلومات بالنماذج المفتوحة والمنظّمة

تجمع المعلومات البرلمانية وتطلق على شكل نموذج مفتوح ومنظّم مثل الصفحة الإلكترونية المنظمة المعروفة بلغة الرقم القابلة للامتداد XML والتي من الممكن قراءتها ومعالجتها من خلال الكمبيوتر بحيث يسهل على المواطنين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحكومة، إعادة استخدام المعلومات البرلمانية وتحليلها.

36. التأكد من قابلية استعمال المعلومات البرلمانية تقنياً (تكنولوجياً)

يتأكد البرلمان من قابلية المعلومات البرلمانية للاستعمال تقنياً من خلال توفير التعليمات الواضحة لاستعمال أي قواعد بيانات أو أدوات تمكّن المواطنين من استرجاع المعلومات البرلمانية من الموقع الإلكتروني للبرلمان. يطبّق البرلمان الممارسات الجيدة لتحسين هذه القابلية بما يتناسب ومدى توفيره لواجهة التطبيق.

37. حماية خصوصية المواطنين

تكون لدى المواقع الإلكترونية البرلمانية سياسة واضحة ومحددة للخصوصية، بحيث تتيح للمواطنين معرفة الطريقة التي تُستخدم بها معلوماتهم الشخصية. لا يطبق البرلمان متطلبات العضوية أو التسجيل التي تقيّد وصول العموم إلى المعلومات في المواقع الإلكترونية البرلمانية أو تسمح بتعقّب المعلومات التي تعرَّف على أنها شخصية دون موافقة صريحة.

38. استعمال النماذج غير المحددة بشروط المُلْكية وبرمجيات المصادر المفتوحة

يعطي البرلمان الأفضلية لإطلاق المعلومات الرقمية على شكل نماذج مفتوحة غير محددة الملكية، ولاستعمال تطبيقات البرمجيات المجانية ذات المصادر المفتوحة.

39. السماح بإمكانية تنزيل المعلومات لإعادة استخدامها

تكون المعلومات البرلمانية قابلة للتنزيل بسهولة بكميات غير محدودة وضمن نماذج جيدة التوثيق لإتاحة المجال أمام إعادة استخدامها بسهولة.

40. إدامة (صيانة) المواقع الإلكترونية البرلمانية

حتى في الدول ذات الاستعمال المحدود للإنترنت، تشكل إدامة الموقع الإلكتروني البرلماني الشامل وتحديثه باستمرار أمراً مهمّاً للشفافية البرلمانية في العالم الحديث ذي الترابط الإلكتروني. يتأكد البرلمان من إتاحة المعلومات البرلمانية بشكل إلكتروني ويَعُدّ النشر عبر الإنترنت وسيلة أساسية للتواصل.

41. استعمال آليات البحث السهلة والثابتة

يعمل البرلمان ما أمكنه ذلك على تيسير الأمور للمواطنين لإيجاد المعلومات البرلمانية المرغوبة بسرعة من خلال إنشاء قواعد بيانات تمكّن من عمليات البحث البسيطة والمعقّدة من استعمال البيانات الوصفية الملائمة. تتاح المعلومات في موقع يبقى ثابتاً بمرور الوقت، على سبيل المثال، في صفحة موقع إلكتروني ذي عنوان إنترنت URL ثابت.

42. الربط بين المعلومات المتصلة

يسعى البرلمان إلى تحسين قدرة المواطنين على إيجال المعلومات البرلمانية ذات الصلة من خلال ربط المعلومات البرلمانية بالمعلومات الأخرى ذات الصلة، على سبيل المثال، من خلال ربط المرجعيات التاريخية لمشروع قانون بالنُّسَخ المبكرة للتشريع، وتقارير اللجان ذات الصلة، وشهادات الخبراء، والتعديلات المقترحة والأجزاء المطبوعة والمحررة بطريقة Hansard التي تشتمل على تسجيلات النقاشات البرلمانية حول الجزئية التشريعية ذات الصلة.

43. التمكين من استعمال خدمات التنبيه

حيثما كان ذلك ممكناً، يمكّن البرلمانُ المواطنين من الاشتراك في الخدمات لتنبيههم إلى أنواع معينة من الإجراءات البرلمانية من خلال استعمال البريد الإلكتروني، والرسائل النصية القصيرة، أو غيرها من التقنيات.

44. تيسير التواصل باتجاهين

يعمل البرلمان على استعمال أدوات التكنولوجيا التفاعلية لتعزيز قدرة المواطنين على توفير المدخلات ذات المعنى حول التشريعات والنشاطات البرلمانية وتيسير التواصل مع أعضاء البرلمان وكوادره.

OpeningParliament.org

NDI
NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE FOR INTERNATIONAL AFFAIRS

OMIDYAR NETWORK™

Red Latinoamericana por la Transparencia Legislativa

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

SUNLIGHT FOUNDATION

NED National Endowment for Democracy
Supporting freedom around the world